«الميزانيات» ناقشت الموازنة التخطيطية لشركة ناقلات النفط الكويتية

عبدالصمد: انخفاض الإيرادات التشغيلية للناقلات نتيجة لانخفاض أسعار تأجيرها وفقاً للأسعار العالمية

عدنان عبدالصمد ود.عبدالله الطريجي خلال اجتماع اللجنة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الميزانية التخطيطية لشركة ناقلات النفط الكويتية للسنة المالية 2015/2014 حيث بلغت الايرادات التشغيلية المقدرة 67,9 مليون دينار بينما بلغت المصروفات التشغيلية المقدرة 146,5 مليون دينار بعجز تشغيل مقدر بمبلغ 78,6 مليون دينار.

وقد تناولت اللجنة العديد من الجوانب التي دار حولها النقاش بهدف رفع كفاءة التشغيل وزيادة توظيف القوى العاملة الكويتية وتتمثل فيما يلي:

1 ـ زيادة مصاريف تشغيل الناقلات الجديدة التي دخلت الخدمة خلال السنوات السابقة والمقدر دخولها الخدمة في 2015/2014 نتيجة لارتفاع أقساط استهلاكها نظرا لارتفاع قيمتها وانخفاض عدد سنوات العمر الانتاجي لها بالنظر الى معدلات الاستهلاك السارية.

وأوصت اللجنة بمراجعة أقساط الاستهلاك واحتسابها طبقا للمعدلات المتبعة عالميا.

2 ـ انخفاض الايرادات التشغيلية للناقلات نتيجة لانخفاض أسعار تأجير الناقلات طبقا للأسعار العالمية والذي تستند اليه المؤسسة في احتساب أسعار التأجير وطلبت الشركة من المؤسسة تعديل آليات وطرق التحاسب بالنسبة لاتفاقية تأجير الناقلات.

3 ـ زيادة الطاقة التشغيلية للشركة المقدرة خلال السنة المالية 2015/2014 نتيجة لانضمام عدد 7 ناقلات جديدة لأطول الشركة، وأوصت اللجنة بضرورة تنشيط قطاع التسويق الخارجي بالمؤسسة بهدف خفض نسبة العقود مع العملاء بنظام التحميل من المصدر وزيادة العقود التي تتولى فيها المؤسسة القيام بالشحن لتوفير فرص التشغيل لأسطور الشركة.

4 ـ بلغ عدد الوظائف الكويتية التشغيلية المقدرة في موازنة الشركة للسنة المالية 2015/2014 عدد 604 وظائف مقابل 561 وظيفة في 2014/2013 بزيادة 43 وظيفة كما بلغ عدد الوظائف الشاغرة المطلوب إشغالها خلال السنة المالية 2015/2014 عدد 74 وظيفة وطلبت اللجنة سرعة إشغالها لتوفير فرص العمل للشباب الكويتي.

5 ـ اتجاه إيرادات الوكالة البحرية للانخفاض بالرغم من اتجاه عدد الناقلات التي تصل للموانئ الكويتية للزيادة نتيجة لارتفاع أسعار الخدمات وانخفاض جودتها مما يضطر الناقلات للتزود بتلك الخدمات من موانئ أخرى في ظل التنافس المحموم بين شركات الوكالة البحرية.

وأوضحت الشركة أنه تم تشكيل لجنة لدراسة كل أوجه القصور السابقة بهدف توفير خدمة رخيصة وبجودة عالية لجذب الناقلات للتزود بخدماتها من الموانئ الكويتية.

زادت التكلفة التقديرية لمشروع تعبئة الغاز في أم العيش من 17,4 مليونا الى 65 مليون دينار بنسبة 273٪، وعلى الرغم من اعتماد المشروع في 3/4 إلا أن عقد التنفيذ أبرم في 1/9/2010.

وطبقا للمنفذ الفعلي من المشروع وبالأخذ في الحسبان الاعتمادات المدرجة في ميزانية 2013/2014 وميزانية 2014/2015 فإن الأعمال المقدر تنفيذها تزيد قيمتها عن قيمة العرض المبرم مما يعكس توقع إصدار أوامر تغييرية بمبالغ كبيرة.

ومن الملاحظات التي تمت مناقشتها تركز معظم عمالة الشركة في الادارة العامة، حيث تمثل 41,5٪ من إجمالي العمالة بتكلفة 50,1٪ من إجمالي الرواتب والمزايا في مشروع ميزانية الشركة للسنة المالية 14/2015. كما أشار ممثل ديوان المحاسبة الى قيام المؤسسة بتحمل أعباء 40٪ من أقساط استهلاك الناقلات بمبلغ 10 ملايين دينار تقريبا، فضلا على قيام المؤسسة بتعديل آلية التحاسب مع الشركة بالنسبة لاتفاقية تأجير الناقلات مما ترتب عليه سداد المؤسسة بمبلغ 53 مليون دينار زيادة عن المستحق للشركة طبقا لأسعار التأجير العالمية، وبالتالي تحولت خسارة الشركة خلال السنة المالية 2013/2014 البالغة 42 مليون دينار الى صافي ربح مبلغ 21 مليون دينار.

وقد ناقشت اللجنة بإعادة معالجة الأقساط الاستهلاكية طبقا للمعايير المحاسبية المتبعة. وأن يتم احتساب الايرادات التشغيلية للناقلات طبقا لأسعار التأجير العالمية، على أن يعالج دعم المؤسسة للشركة كإيرادات تشغيلة لكي يمكن تقييم الأداء التشغيلي لشركة الناقلات على أسس محاسبية صحيحة.

قال إن سياسة الترضيات بالأموال والكوادر وزيادة الرواتب لا تغني ولا تسمن من جوع

العسعوسي: التنمية المنشودة من المواطنين هي المحققة للرخاء المعيشي

بسام العسعوسي

ذكر مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة التكميلية المحامي بسام العسعوسي أن قطار التنمية الذي تدعي الحكومات المتعاقبة انطلاقه لم ينطلق حتى الآن، موضحا أن سياسة الترضيات بالأموال والكوادر وزيادة الرواتب لا تغني ولا تسمن من جوع ولا تقنع الشارع الكويتي بأن هذا هو الإصلاح المنشود.

وقال في تصريح صحافي إن التنمية المنشودة التي يسعى إليها كل مواطن هي القائمة على أسس الاستمرارية والمحققة للرخاء المعيشي أسوة بالدول المتقدمة التي يعيش سكانها في ترف معرفي وفكري ومعيشي واقتصادي، مشيرا إلى أن الخطط الموضوعة للتنمية والمليارات المخصصة لها بحاجة إلى إعادة دراسة من جديد ووضع الأولويات والعمل وفق برنامج زمني محدد. وبين أن إقرار تشريعات تنموية تسهم في تطوير الصناعة وإدخال الصناعات الثقيلة بعيدا عن المدن الإسكانية وضمان توفير أقصى درجات السلامة البيئية والصحية للمواطنين هي أحد متطلبات التنمية المرادة. وأشار العسعوسي إلى أن الكويت لديها طفرة مالية كبيرة تمكنها من بناء كتلة اقتصادية متينة وافتتاح مدن صناعية كبرى وأسواق حرة وإنشاء موانئ وتطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات لإيجاد أرضية متينة لانطلاق قطار التنمية، إلى جانب استغلال المساحات الفارغة التي تتجاوز الـ92٪ من مساحة الكويت لبناء مدن إسكانية بمواصفات عالمية وبأسعار مناسبة.

وأكد أن التنمية تتطلب تضافر كل الجهود والجهات وتشكيل لجان متخصصة في وضع الاستراتيجيات وتقديم الحلول للنهوض وبسرعة والبدء بالعمل المنظم للاستفادة من الميزانية الكبرى، موضحا أنه يجب عدم إغفال قضايا التنمية البشرية والعمل على تطويرها لتتواكب مع التنمية الاقتصادية والعمرانية.

ورأى أن التأزيم والخلافات والتحزبات تسببت في شرخ كبير في العمل التنموي وأخرت المشاريع إضافة إلى غياب الرقابة على الأداء الحكومي وترك المشروعات وعدم الاكتراث باستمرار بنائها، ولجوء الحكومات المتعاقبة إلى الترضيات والمحسوبية في اختيار المسؤولين وأصحاب القرار.

وأضاف أن المجلس والحكومة غير قادرين وحدهما على العمل بأي خطة تنموية من دون مشاركة الشعب وعليه يجب اشراك المواطنين في مسؤولية النهوض بالبلاد لضمان العمل وفق الخطة المرسومة والخروج بأفضل

استغرب الخلل الكبير في سلم الرواتب

عمش الطوالة: الحكومة مطالبة بتوفير فرص عمل جيدة للشباب

خالد الجفيل

قال مرشح الدائرة الرابعة عمش الطوالة ان ما يريده المواطن من الحكومة هو ببساطة ان يشعر بالامان له ولمستقبل عائلته ويريد وظيفة تعينه على اعباء الحياة وغلاء المعيشة، ويريد سكنا ينتشله من وطأة غلاء الإيجار وعناية صحية وتعليما على افضل المستويات لأبنائه واستقرارا امنيا في الشارع، مشيرا الى ان المطالب بسيطة للمواطن الكويتي والكويتيون يستاهلون.

وطالب الطوالة الحكومة بايجاد فرص عمل للشباب الذين ينتظر اغلبهم في طوابير طويلة في ديوان الخدمة المدنية وبالسنوات، مشيرا الى ان الحل يكون بتغيير فلسفة وطريقة الحكومة لأدائها للملف، مضيفا ان خارطة الطريق تكمن في ثلاثة امور، اولها دعم القطاع الخاص وذلك بإنشاء شركات مساهمة مما يوفر ألاف فرص العمل وكذلك تشجيع انخراط الشباب في السلك العسكري مع اعطائهم بدلات مجزية كبيرة، مشيرا الى ان العزوف يأتي بعد تساوي رواتب العسكريين مع المدنيين مما سبب هجرة معاكسة للوظائف المدنية والامر الاخير اقرار التقاعد الاختياري المبكر للمرأة وإقرار مكافأة بدل عمل لربات البيوت. وأوضح الطوالة ان هناك خللا في سلم الرواتب مما سبب عزوف بعض الشباب عن بعض الوظائف والتزاحم في بعض القطاعات، مشيرا الى ان هناك اعترافا حكوميا ـ نيابيا بخلل في سلم الرواتب وعدم العدالة به لكن للاسف كالعادة يتأخر تنفيذ العدالة والمساواة في رواتب المواطنين وخاصة مع القطاع النفطي وهم يستاهلون، لكن يجب النظر بعدالة لنفس التخصص في الوزارات الاخرى.

وقال مرشح الدائرة الرابعة عمش الطوالة ان هناك مشكلة في الاداء الحكومي المتذبذب، مشيرا الى انه لا يخفى على احد ان هناك خللا في النهج والاداء الحكومي مما انعكس سلبا على الوضع المعيشي للمواطنين، موضحا ان خير دليل الارتفاع الجنوني لاسعار السلع بلا رقابة من الجهات المختصة مما سبب ازمة طالت حياة المواطنين بشكل مباشر، مشيرا الى تآكل رواتب الموظفين من جراء موجة الغلاء المصطنعة مما سبب ضغطا ماديا ونفسيا كبيرا عليهم..واكد الطوالة ان من حق الكويتيين ان ينعموا بالاستقرار وينعموا بالرفاهية في ظل الفوائض المليارية للنفط.

مستغربا ضرب الحكومة المستمر على وتر زيادة الرسوم وفرض الضرائب ورفع الدعومات، مشيرا الى انه يرفض هذا الاسلوب منبها الحكومة الى ان الفساد والمصروفات غير المبررة والمساعدات الخارجية الضخمة هي التي تضغط على الميزانية العامة وتستنزفها.

عمش الطوالة

دعا الحكومة إلى جعل محاربة الفساد الإداري على سلم أولوياتها

المنيفي: احترام القانون وتطبيق أحكامه أولى دعائم الاستقرار

عبدالعزيز المنيفي

هنالك من لا يستطيع الحصول على حقه بما يؤدي الى اهتزاز ثقة المجتمع والأفراد بالدولة ما يثمر زعزعة للاستقرار

اعتبر مرشح الانتخابات التكميلية عن الدائرة الثالثة عبدالعزيز سعد المنيفي أن أول واجبات الحكومة الراغبة في بناء وطن متماسك ومجتمع خلاق زرع احترام القانون في نفوس المواطنين ووعيهم بما ينعكس إيجابا على سلوكهم العام.

وقال المنيفي في بيان صحافي إن مما ابتليت به الكويت في سنواتها الأخيرة قفز البعض على حكم القانون وعدم احترامه بما كرس فوضى غير مسبوقة كان من نتائجها الواضحة كم الفساد الذي عم قطاعات واسعة من أجهزة الدولة ومشاريعها.

وقال المنيفي إن احترام القانون ثقافة عامة كان يجب على الحكومة أن تتبنى ترويجها بين عامة الناس، غير أن الأولى بها قبل غيرهم القياديون الذين يتصدون لرسم السياسة العامة للمجتمع ومساره، والذين تفشى بينهم قاعدة أنهم فوق القانون وألا حساب يطالهم بحكم قربهم من صانع القرار.

ودلل المنيفي على تجاوز حكم القانون عند البعض ما نشر عن عدد الأحكام القضائية غير المنفذة والصادرة بحق قياديين ومسؤولين مختلفين في أجهزة الدولة رأوا أن بإمكانهم تقريب هذا وإقصاء ذاك دون أن يكون لفعلهم هذا عواقب تردعهم، مردفا أن ما نشر إعلاميا عن الأحكام القضائية غير المنفذة الصادرة بحق أجهزة حكومية يكشف حجم الكارثة التي تعيشها الكويت والتي تؤثر ليس فقط على علاقات أفرادها بعضهم ببعض وإنما تمتد لتصيب سمعة الدولة بعدم الرغبة بتطبيق القانون.

وقال المنيفي إن الدعوة إلى احترام القانون يجب أن تبدأ بمحاربة الفساد الإداري وعلى الحكومة أن تضعه على سلم أولوياتها، ولا دليل على هذا الفساد وعلى التجاوز على أحكام القانون من الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ ما يدل على وجود مسؤولين حاضنين للفساد الامر الذي يجعلنا نقول إننا في أمس الحاجة لتطبيق القانون عليهم.

وأضاف: قبل الحديث عن التنمية وجهود تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وإقرار مشروع قانون جذب المستثمر الأجنبي للدخول في المشاريع التي تعتزم الحكومة طرحها يجب ان تلتفت الحكومة وبجدية الى ملف عدم تنفيذ الأحكام القضائية واجبة النفاذ والتي هي فرض عين، فإن الاطمئنان الى رسائل الحماية والعدالة يشجع رؤوس الأموال على الدخول في مشاريع وصفقات لكي تدور عجلة التنمية كما تريدها الحكومة.

وقال المنيفي ان تنفيذ الأحكام القضائية يعني بناء الثقة بين المؤسسات والجهات الحكومية والقطاعات بصفة عامة والمواطنين وبالأخص منهم قطاع المستثمرين لأن اهتزاز هذه الثقة يؤدي الى اهتزاز الحس بالمسؤوليات المدنية مما يعني تراكم كم كبير من المشاكل المتمثلة في مخالفة القوانين باختلاف صورها.

وقال المنيفي إن عدم احترام القانون يعني أن هناك من لا يستطيع الحصول على حقه بما يؤدي الى اهتزاز ثقة المجتمع والأفراد بالدولة ما يثمر زعزعة للاستقرار، والاستقرار هو أولى خطوات البناء والتنمية في المجتمعات.

واستغرب المنيفي من وجود عدد كبير من الكتب الموجهة من الاجهزة القضائية إلى مسؤولين في الدولة خلال العام 2013 فقط عن أحكام غير منفذة في حدود اختصاصاتهم، مردفا إن ذلك يكشف مدى التهاون الذي يبديه المسؤولون حيال احترام القانون، مما خلق نماذج سيئة في المجتمع وأصبحت تصرفاتها تلك قدوة غير حميدة للمواطنين الذين يرون أن عدم احترام القانون هو القاعدة فيما الاستثناء أن يحترم القانون وتطبق أحكامه.

ورأى المنيفي أن أول واجبات نواب الأمة محاسبة الحكومة على هذا التهاون الذي يبديه مسؤولوها وقياديوها تجاه احترام أحكام القانون داعيا إلى لجنة مختصة تستقبل شكاوى المتضررين من ذلك التهاون لدراستها وتسليط الضوء على أسبابها وعلاج الثغرات التي يستغلها هؤلاء في التهرب من مسؤولياتهم بما يعيد ثقة المواطنين في دولة القانون إن أردنا الاستقرار لمجتمعنا.

هناك شواهد كثيرة على التمايز بين المواطنين في الرواتب

غضنفري: على الحكومة الابتعاد عن المحسوبية والواسطات في التعيينات

حيدر غضنفري

اعتبر مرشح الدائرة الثالثة حيدر غضنفري أن هناك تمايزا بين المواطنين خصوصا فيما يتعلق بمنظومة الرواتب في الوظائف الحكومية وسلسلة الرتب والرواتب، داعيا الحكومة الى مراعاة اعطاء المواطنين حقوقهم بشكل متساو، وتتجنب التفرقة بينهم. وإذ أشار غضنفري الى أن الدستور فرض على المواطنين واجبات، لكنه أيضا منحهم حقوقا على الدولة، أكد أن «المواطنين يقومون بأداء واجباتهم الوطنية حسب القانون واللوائح المنصوص عليها، لكننا نرى أن هناك تمايزا والشواهد كثيرة».

وتساءل غضنفري في تصريح له: هل يعقل أن يكون هناك خريجون بنفس العمر ونفس التخصص، ونفس الدرجة، وتكون هناك فروقات كبيرة في رواتبهم تصل الى ما يزيد على 700 دينار؟ وهل يعقل أن يكون هناك زيادات على رواتب كوادر معينة أكثر من مرتين، فيما لم يحصل البعض على زيادة لا على الراتب ولا على الكادر؟ فأين العدالة في ذلك؟

وأضاف: مع تقديرنا واحترامنا الكبير لأبنائنا في القوات المسلحة والقطاع النفطي، ولا حسد في ذلك، وهنيئا لهم، لكننا نرى أن من واجب الحكومة أن تنظر كذلك الى المواطنين في الوظائف المدنية، وخصوصا في مكافآت نهاية الخدمة، حتى لا يكون هناك تزاحم على الوظائف العسكرية والنفطية، وألا يكون هناك شعور بالغبن لدى المواطنين بأن الدولة تفرق بينهم في الرواتب.

وإذ أشار الى «أن هذا الشعب الوفي وقف مع الحكومة في المنفى أيام الغزو الصدامي الغاشم، ورفع علم الكويت وتضامن مع الحكومة، سواء في داخل الكويت أو خارجها، حيث هتف الجميع باسم الكويت وأميرها الراحل الشيخ جابر الأحمد طيب الله ثراه، لايزال يأمل انصافا في حقوقه التي كفلها له الدستور»، داعيا الحكومة الى الابتعاد عن المحسوبية والواسطات في التعيينات»، مشددا أن على مجلس الأمة كسلطة تشريعية ورقابية محاسبة الحكومة في قضية عدم التطبيق في موضوع الوكلاء المساعدين بعدم التجديد لهم.